لماذا فشلت الليبرالية الديمقراطية عندنا؟

لقد أثبتت التجربة الليبرالية الديمقراطية فشلها في بلادنا، وساءت في ظلها الأحوال، وفسدت الأوضاع، واختل ميزان المجتمع، وتزعزعت القيم والأخلاق وأصيبت الحياة كلها بالبلى والتعفن.

لم تستطع هذه التجربة أن تحقق التقدم المنشود للبلاد، وأن تسير بالنهضة في طريقها الصحيح.

لم تنهض بالاقتصاد القومي إلى المستوى المطلوب لا في تنويع الإنتاج، ولا في زيادته، ولا في تحسينه، ولم ترتفع بالأمة إلى مستوى الأمم الصناعية القوية.

لم ترق بالجيوش إلى مستوى الجيوش العصرية من حيث التسليح والتدريب والتنظيم، والقدرة على الدفاع والهجوم، وبقيت جيوشها عالة على الدول الأجنبية في تسليحها وتدريبها.

لم تصن الحريات العامة للشعب، مع أن الحرية هي سمتها الأولى ومفخرتها على التجارب الأخرى.

لم تقرب بين فئات المجتمع بتحقيق العدالة الاجتماعية، وإقامة التوازن الاقتصادي، والتكافل المعيشي، بل وسّعت الشقة بما أتاحته من فرص الثراء الفاحش لقوم، بجوار الحرمان للأكثرين.

لم ترق بأخلاق الأمة، ولم تحافظ على قيمها الأصيلة، وتقاليدها العريقة، فضاعت الأمة بين الجمود والانحلال.

لم تفلح في تحقيق الآمال الوطنية لشعب كمصر في وحدة وادي النيل وجلاء القوات الأجنبية عن أرضه.

لم تحقق أي نجاح في قضية فلسطين لا على الصعيد السياسي، ولا على الصعيد العسكري، وتوج فشلها بانسحاب جيوشها تجر ذيول الخيبة والعار، وقيام «دولة العصابات» سنة ١٩٤٨.

لم تنجح في إقامة تضامن عربي حقيقي، فضلاً عن وحدة عربية، بله الوحدة الإسلامية.

ومن حق كل عربي وكل مسلم أن يعرف الأسباب والعوامل التي أدت إلى فشل التجربة الليبرالية الديمقراطية في شرقنا العربي المسلم، فما هي الأسباب؟

الخطأ الأكبر في الاتجاه نفسه:

وقبل أن نبين أسباب فشل الليبرالية الغربية في بلادنا ينبغي أن نبين هنا حقيقة أساسية هي: أن فشل الليبرالية ليس نتيجة أخطاء جزئية، ولا نتيجة فساد الحكام، والزعماء، أو فساد الأحزاب المحترفة للسياسة، وإن كان ذلك أمراً واقعاً.

إن أكبر عيوب الليبرالية الديمقراطية العلمانية هو: خلوها من العنصر الروحي، بل إغفالها له إغفالاً مقصوداً، بإعراضها عن الله، ورفضها الاهتداء بهداه.

وقد أثبتت التجارب أن «الدين» هو أهم شيء، في وجود الإنسان ـ وأن تأثيره الفكري والسلوكي لا يجحد، وإن النظريات «الإيديولوجية» أو السياسات العملية، التي تهمل الدين، تعيش على هامش الحياة، ولا تنفذ إلى صلبها، ولا تمس قلب الإنسان ونفسه التي بين جنبيه التي هي أصل كل تغيير وإصلاح.

وهذا ما أدركه كثير من المفكرين، والمصلحين في عصرنا وفي كل العصور: يؤكد بردييف أنه «لا يمكن أن يقوم المجتمع الكامل، وأن تستوي الثقافة

الكاملة، بدون حياة روحية حقيقية، أي بدون انبعاث ديني»[1].

وتزداد الحاجة إلى الدين بين أمم الشرق خاصة، من العرب والترك والبربر وغيرهم، لغلبة تأثير الدين عليهم وقوة دفعه لهم، كما يقول ابن خلدون.

هذا كان الخطأ الأكبر هو في الاتجاه نفسه: اتجاه طائفة من العرب والمسلمين شطر الغرب، ليستوردوا منه لأوطانهم وأقوامهم نظام حياة، وفلسفة حياة «إيديولوجية» مع أنهم يملكون أكمل نظام للحياة، وأمثل فلسفة لتفسير الوجود.

لقد كان هذا الاتجاه دليلاً على أن الذين تبنوه وقادوه ودعوا إليه قد اتخذوا هذا الاتجاه نتيجة «انفعال» وتأثر عاطفي بتفوق الغرب، وإعجاب بحضارته المنتصرة، ولم يكن نتيجة «وعي» وفهم عميق لما هو واقع، ولما يجب أن يكون.

لقد أخطأ هؤلاء تحديد الهدف، كما أخطأوا تحديد الطريق إليه.

وكان هذا الخطأ الأساسي نتيجة لخطأ آخر: أنهم لم ينفذوا إلى حقيقة «المشكلة» التي تعانيها الأمة، وتتطلب لها الحل والعلاج.

مشكلة الفساد ومشكلة التخلف:

لقد كانت مشكلة البلاد الإسلامية منذ عهد محمد علي ـ بل منذ عهد خلفاء العثمانيين الذين دعوا إلى الإصلاح قبله بزمن طويل ـ تتمثل في أمرين برزت آثارهما في كافة جوانب الحياة الإسلامية. وهما «الفساد» و «التخلف»، ولكل منهما دلالة على أن جذوة الحضارة الإسلامية قد خبت، وأنها أصبحت تعاني أكثر من أزمة عاتية.

أما «الفساد» فهو يمثل «أزمة الضمير الإسلامي» وكيف تدهورت الأخلاق، وانحط السلوك عند المسلمين، وشاع حب الدنيا، وحب الذات، وانتشرت الروح

---

(١) الإسلام وتحديات العصر ص ١٤١ ط. ثانية.

الجبرية والاتكالية والسلبية، وقول كل امرىء: نفسي نفسي، وذلك كله أثر لضعف الإيمان، ونقص التربية، وقصور التوجيه، وسوء الفهم للدين، وقد ظهرت نتائج هذا الفساد في الإدارة والحكم وسائر العلاقات الاجتماعية.

وأما «التخلف» فإنه يمثل «أزمة العقل الإسلامي» وتوقفه عن الابتكار والحركة، واكتفاءه بالرواية عن الدراية، وبالسماع عن الإبداع، وبالتقليد عن الاجتهاد والتجديد، وأصبح المثل الذي يجسم موقف العقلية الإسلامية يومئذٍ، هو: «ما ترك الأول للآخر شيئاً»!! لم يكن هذا في علم الفقه وعلوم الدين فقط، بل شمل ذلك العلوم الدنيوية أو الكونية كالكيمياء والطب والفلك والرياضيات وغيرها مما نبغ فيه المسلمون في عصور نهضتهم.

ولا ريب أن المسلمين كافة قد أحسوا إحساساً جلياً بالأزمة الأولى: أزمة الأخلاق والسلوك، وكانت الشكوى من «الفساد» منذ عهد بعيد، تشمل خاصتهم وعامتهم.

وذلك لأن المثل الأخلاقي لدى جمهور المسلمين واضح بين ما رسمته لهم آيات القرآن، وأحاديث الرسول، وهدي الراشدين من الخلفاء، وعمل الصالحين من سلف هذه الأمة، فأي انحراف عن هذا المثل يكتشفه المسلم ولا يخفى عليه، ولا يقف الأمر عند حد الاكتشاف والإدراك، بل يتجاوزه إلى التأثر والانفعال، والشعور القوي بوجوب الإصلاح والتغيير، بالرجوع إلى التدين الصحيح، وتأديب كل منحرف، وقمع كل مفسد شرير.

أما «أزمة المعرفة» التي تتجسد في «التخلف» فلم يشعر بها المسلمون ولم يدركوها إلَّا في وقت متأخر ـ نسبياً ـ عندما اصطدموا بقوة الغرب الحديث وشاهدوا تفوقه العسكري والصناعي في حملة نابليون وفي غيرها، كما أتيح لمن زار أوروبا منهم أن يطلع على تقدمها العمراني الباهر.

وذلك لأن التخلف لا يحس به من يعيش فيه، ما لم ير غيره يتفوق عليه، حينئذٍ يشرع في الموازنة والمقارنة، وإدراك الفرق بينه وبين غيره، وخاصة إذا كان

هذا الغير خصماً يحاربه.

ومن هنا كانت رؤية أزمة التخلف مقصورة على الخاصة دون العامة في بداية الأمر، وقد بدأت محاولة علاجها من زمن غير قصير.

وحسبنا أن نذكر أن مصر قد بدأت هذه المحاولة منذ عهد محمد علي (في أوائل القرن التاسع عشر) أي في الوقت الذي بدأت فيه اليابان نهضتها ووثبتها.

نهضة محمد علي في مصر وقصورها:

إلاَّ أن محمد علي كان من «العسكريين المغامرين» الذين يعملون «للمجد» أكثر مما يعملون «للإصلاح»، وكان هذا المجد ـ في نظره ـ يحتاج إلى «جيش قوي» أكثر من حاجته إلى «شعب قوي» ومجتمع صالح. ولا يكاد ينظر إلى الشعب إلاَّ بمقدار ما هو وسيلة إلى إمداد الجيش وتزويده، ولا ينظر إلى «الجيش» إلاَّ بمقدار ما هو وسيلة إلى «الملك» الذي يبغي.

ومن الإنصاف للرجل أن نعترف بما أنجز من إصلاحات هامة كالقناطر الخيرية وغيرها، ولكن رؤيته لم تكن واضحة للمشكلة بوجهيها.

أ ـ فأما جانب «إصلاح الفساد» والرقي بالأخلاق، فلم يلق إليه بالاً، لأن العنصر الروحي كان غريباً عن تكوينه، ولأنه هو نفسه كان أحد الفتاك الذين لا يعبأون ـ في سبيل مصالحهم وأغراضهم الذاتية ـ بالمثل العليا، والقيم الروحية، بالإضافة إلى خصومته لعلماء البلاد وقادة الرأي والتوجيه فيها، كل هذا جعل نهضته «مادية بحتة»، لا يكاد يجد الباحث فيها موضعاً للعنصر الروحي والأخلاقي الذي هو أساس تغيير المجتمعات، كما بين القرآن الكريم.

وهذه مشكلة قديمة عاناها المجتمع الإسلامي، منذ انفصل «العلم» عن «الحكم»، واستغنى «الحكام» عن «العلماء»، مع أن الأصل في نظام الإسلام أن

يكون الحاكم نفسه ـ الإمام ـ عالماً، بل مجتهداً، ولا يقبل العالم غير المجتهد إلاَّ لضرورة! فكيف إذا كان الحاكم جاهلاً بالإسلام جهلاً مطبقاً.. كيف يكون معلماً للشعب من يحتاج هو إلى معلم؟ وفاقد الشيء لا يعطيه!

ب ـ وفي جانب «التخلف» كانت رؤيته قاصرة أيضاً. إذ لم ينظر إلى أعماق المشكلة وأسبابها البعيدة، حتى يعالجها من جذورها، وإنما اكتفى بإرسال بعثات إلى أوروبا من ضباط الجيش وغيرهم، ليعودوا أكثر كفاية وأعظم خبرة.

وكان الواجب يقتضي وضع خطة بعيدة المدى، عميقة الجذور، لـ «تحديث العقل المصري» ـ طليعة للعقل العربي والإسلامي ـ باقتباس «الروح العلمي» و «الأسلوب التقني» اللذين كانا يسودان الغرب في ذلك الحين.

فهذا كان أهم وأبعد خطراً، وأبقى أثراً، من إنشاءات جزئية، يقوم على بنائها وتنفيذها مهندسون أجانب، وإن يكن نفعها لا شك فيه.

وجاء حفيده «إسماعيل» فجعل هدفه «أن يجعل مصر قطعة من أوروبا»! ثم سلك إلى هدفه طريق «الديون» ذات الفوائد الربوية، التي كبلت مصر، وأعطت الأجانب الدائنين حق التدخل في شؤونها الداخلية، ضماناً لحقوقهم! هل كان هدف إسماعيل جعل مصر جزءاً من أوروبا في النماء والازدهار والعمران، فينقل من هناك روح العلم والجد والتنظيم؟

إن كان هذا هدفه، فهو لم يسلك السبيل القاصدة الموصلة إليه.

وإن كان هدفه نقل نمط الحياة الأوروبية إلى مصر، فقد أخطأ الهدف أصلاً.

إن المفروض في مصر أن تكون «قناة» معنوية تنقل إلى الغرب من الشرق خير ما فيه من هداية وإيمان ومثل ونظام للحياة، وتنقل ـ إلى الشرق ـ من الغرب خير ما فيه من أسرار العلم والصناعة وأسباب الرقي والإبداع المادي.

هذا في الجانب المادي، أما الجانب المعنوي، المتعلق بإصلاح الأنفس والعقول والضمائر، والكشف عن جوهر الأمة، فلم يجدّ فيه جديد. و «من يشابه أباه فما ظلم». وقد أصبح الاهتمام بالجانب المادي في الحياة هو المسيطر. وبهذا أصبح التقدم أو النهوض المادي هو الهدف الأول، وربما الوحيد.

مرحلة التحرر من الاستعمار:

وجاءت مرحلة أخرى، احتُلت فيها مصر ومعظم أقطار العالم العربي والإسلامي، فظهرت إلى جانب المشكلتين السالفتين ـ الفساد والتخلف ـ مشكلة أخرى جديدة هي: مشكلة «الاستعمار». وظهر هدف جديد ـ بجانب هدي الإصلاح والتقدم ـ هو: «التحرير». بل أصبح هو الهدف الأول، إذ لا أمل في إصلاح ولا تقدم حقيقي إلاَّ إذا رحل الأجنبي الغاصب الكافر عن الديار.

وبعد جهاد طويل وكفاح مرير، جلا الاستعمار المتسلط عن الأرض العربية والإسلامية، ولكن بعد أن ترك فيها آثاراً غائرة: في الأفكار والنفوس، والأنظمة والتقاليد، وفي شتى جوانب حياتنا الاجتماعية، كما خلف لكل بلد أو منطقة مشكلة تشغلها وتمتص جهودها. ففي بلاد العرب «إسرائيل» وفي باكستان كشمير، وفي تركية «أتاتورك» وعصبته، وفي إفريقية الإسلامية مشكلات كثيرة: جنوب السودان، أريتريا، مسلمو الحبشة، وغيرها وغيرها.

ما تحتاج إليه النهضة من الغرب:

على أية حال، فقد عادت مشكلة «التخلف» إلى البروز، وأصبح «التقدم» أو «النهضة» في مقدمة ما يعمل له الحكام والرؤساء، ويدعو إليه الساسة والزعماء، بعد التحرر من نير الاستعمار العسكري والسياسي.

ولكنهم خلطوا بين ما تحتاج إليه النهضة ـ أو التقدم ـ من الغرب وما لا تحتاج إليه، من ناحية.

كما أغفلوا الجانب الآخر، الذي نبهنا عليه من قبل، والذي بدونه تتغير كل نهضة، ويتخبط كل نظام، ويفشل كل إصلاح، وهو الجانب النفسي والفكري والأخلاقي للأمة، الجانب الذي يعيد إلى الأمة حياة الروح، وروح الحياة.

إن النهضة لم تكن تحتاج إلى أكثر من «علم» الغرب، ومن «تقنية» الغرب، ومن تنظيم الغرب الإداري والمدني.

شرقنا المسلم غني عن استيراد الإيديولوجيات:

أما فلسفة الغرب ونظامه للحياة، ونظرته إلى الدين والدولة، وإلى الله والانسان، وإلى الكون والحياة، وإلى القيم والأخلاق، وأما أنظمته وتقاليده ومؤسساته التي يقيمها بناء على هذه الفلسفة وتلك النظرة «الإيديولوجية» فليست مما يحتاج إليه شرقنا المسلم، ولا مما ينفعه، بل هي ـ قطعاً ـ مما يضره ويؤذيه.

ذلك أن هذا الشرق المسلم ليس «إناءً فارغاً» يقبل كل ما يصب فيه من طاهر أو نجس. وإنما هو «إناء مملوء» ليس فيه حيز أو متسع لشيء جديد.

إن هذا الشرق المسلم له فلسفة حياته الخاصة، له «إيديولوجيته» الربانية الشاملة، له نظام حياته الخاص الذي يصحب الإنسان ـ بأحكامه وآدابه ـ من ساعة الميلاد، إلى لحظة الوفاة، بل مما قبل الميلاد إلى ما بعد الوفاة.

لهذا كان الخطأ الأساسي في حقه محاولة استيراد «إيديولوجية» دخيلة، أو نظام حياة أجنبي، يحل محل نظامه الأصيل. سواء كان هذا النظام أو تلك «الإيديولوجية» هي الليبرالية اليمينية التي نتحدث عنها الآن أم الاشتراكية اليسارية التي سنتحدث عنها في الفصل القادم.

الليبرالية وليدة ظروف الغرب وحده:

لقد فشلت الليبرالية الديمقراطية في أوطاننا ـ وحق لها أن تفشل ـ لأنها بذر وضع في غير تربته، وفي غير مناخه الملائم له.

إن الليبرالية هي بنت الغرب المسيحي الكنسي، ووليدة ظروفه وتاريخه ومشكلاته الخاصة به وبأهله.

لقد كانت ردة فعل لطغيان الكنيسة الغربية في العصور الوسطى الأوروبية، وتسلطها على الرقاب، وتجميدها للعلم، وإرهابها للفكر، واضطهادها للعلماء والمفكرين ـ كل ذلك باسم الدين، وباسم الله، وباسم المسيح والانجيل، والكتاب المقدس.

كان الفرد شيئاً تافهاً لا قيمة له ولا حرية له، في ذلك المجتمع الطبقي الإقطاعي الغشوم، لا أمام الكاهن، ولا أمام الملك، ولا أمام الإقطاعي.

وكانت الكنيسة في روما تستغل دعوى العالمية في المسيحية لتفرض سلطانها على كل المسيحيين في أوروبا، بغض النظر عن اختلاف الأوطان والعناصر.

فلما أفل نجم الكنيسة، وبزغ عصر «التنوير» وبدأ الفكر الأوروبي يتخذ اتجاهاً آخر، لم تعد السيادة فيه «للنص» المقدس، بل «للعقل» الحر. ولم يعد صاحب الكلمة هو الكاهن أو القسيس، بل العالم أو المفكر، ومن هنا ظهرت «العقلانية».

وفر المجتمع الغربي من الدين، كما يفر السجين إلى الفضاء الطليق. وكان فراره من «سجن الدين» إلى «باحة العلم». فالعلم عنده مقابل للدين، و «العلمانية» ـ وهي لفظة منسوبة إلى العلم على غير قياس ـ تعني في الغرب «اللادينية» بناء على هذا الأساس. والحقيقة إنه لم يفر من «الله» وإنما فر من «الكاهن»، ولم يهرب من «الدين» وإنما هرب من «الكنيسة».

كانت ردة الفعل الأولى للانتصار على الكنيسة «رفض الدين»، و «الإيمان بالعلم»، بديلاً عنه، واعتبار السيادة للعقل البشري لا للوحي الإلـٰهي.

وكانت ردة الفعل الثانية تمجيد «الفرد» وتقديس حريته بإعطائه حق الانتخاب والترشيح والمعارضة، كما هي فلسفة الديمقراطية السياسية، وحق النشاط والتبادل والتعاقد والتملك والتنمية لما يملك، والإنفاق مما يملك ـ بغير حدود أو قيود تذكر ـ في المجال الاقتصادي، كما هي فلسفة الاقتصاد الحر، وحق السلوك الشخصي بما تشاء له رغباته، وتزين له غرائزه وشهواته، ما لم يعتد على غيره، كما هي فلسفة الحرية الشخصية فالفرد أو الذات هو الأصل، والمجتمع فرع له، وخادم وحارس، والفردية يجب أن تظهر في كل مجال: في السياسة، وفي الاقتصاد، وفي الاجتماع، وفي التربية، وفي السلوك.

وكانت ردة الفعل الثالثة في التنادي بالوطنيات والقوميات، فليس دين

الكنيسة هو الرابطة، وإنما الرابطة هي الأرض والتراب ـ الوطن ـ عند جماعة، والعنصر والسلالة ـ القومية ـ عند آخرين، المهم أن الرابطة ليست هي الدين الذي ينتسب إلى الكنيسة، وتعتز به الكنيسة!

لهذا نقول ونكرر القول: أن الليبرالية لم تكن يوماً ما صالحة لعلاج مشكلاتنا، وشفاء أمراضنا، والرقي بأمتنا، لأنها نشأت في مجتمع غير مجتمعنا، لتعالج أوضاعاً غير أوضاعنا.

لهذا فشلت الليبرالية عندنا؟

إن السبب الأول ـ الذي نعتبره سبب الأسباب ـ لفشل الليبرالية عندنا، هو أنّنا ـ نحن المسلمين ـ لا نؤمن بها، ولا بشرعيتها، ولا نمنحها عن رضا ولاءنا واحترامنا، بل نؤمن أعمق الإيمان: أن الليبرالية الديمقراطية نظام قاصر، ككل الأنظمة التي يضعها البشر لأنفسهم بعيداً عن هدى الله ونوره، فتأتي ـ حتماً ـ مليئة بالثغرات ونقاط الضعف والقصور، التي تنكشف للناس يوماً بعد يوم، وما ذلك إلاَّ لأن البشر أنفسهم قاصرون قصوراً ذاتياً، فهم محدودون بطبيعة تكوينهم وثقافتهم وتأثير عصرهم وبيئتهم ومحيطهم، زيادة عن تأثير ميولهم ونزعاتهم وأهوائهم التي لا يجسر إنسان على ادعاء العصمة منها. ولهذا لم تبرأ الليبرالية الديمقراطية من عيوب ذاتية مصاحبة لها، لا زال المفكرون والمصلحون يحاولون علاجها[1]. ولهذا كان ينقصها النظرة العميقة الشاملة المتوازنة إلى الدين وإلى العلم، وإلى الفرد والمجتمع، وإلى الحياة والكون، فقد جاءت نظرتها إلى هذه الأمور جانحة إلى الغلو والإفراط، أو التقصير والتفريط.

ولا عجب إن وجدنا أهلها أنفسهم يكتشفون عجزها وقصورها، وينصرفون عنها أو يعدلونها، أو يثورون عليها، ذاهبين إلى إيديولوجية أخرى مضادة لها، فينتقلون من النقيض إلى النقيض.

---

(١) انظر في ذلك: «أزمة الأنظمة الديمقراطية» للدكتور عبد الحميد متولي، وأيضاً «محنة الديمقراطية».

وهذا سبب عام لفشل الليبرالية وتخبطها وعجزها عن إسعاد المجتمعات التي سارت فيها أزماناً غير قصيرة.

ويتفرع عن هذا سبب آخر خاص بنا نحن العرب والمسلمين، وهو ما قلناه من أن الليبرالية ـ بحسناتها وسيئاتها ـ مذهب مستورد من أرض غير أرضنا، وقوم غير قومنا، لهم عقيدة غير عقيدتنا، وقيم غير قيمنا، وتقاليد غير تقاليدنا.

لننظر مثلاً إلى «العلمانية» بوصفها عنصراً من عناصر الحياة الليبرالية.

إن العلمانية قد تقبل في مجتمع مسيحي. ولكنها لا تجد قبولاً عاماً في مجتمع إسلامي أبداً.

إن المسيحية لا تشتمل على شريعة أو نظام للحياة يوجب على المؤمن بها التزاماً خاصاً بهذا النظام أو تلك الشريعة.

بل إن الإنجيل نفسه قبل تقسيم الحياة إلى شطرين: أحدهما لله أو للدين، والآخر لقيصر، أو للدولة، فقال: اعط ما لقيصر لقيصر وما لله لله.

وبهذا يستطيع المسيحي أن يعيش في ظل حكم علماني وهو مطمئن الضمير، غير مخدوش العقيدة.

كما أن الغربيين من المسيحيين ـ خاصة ـ لهم عذرهم في الهروب من «الحكم الديني» إلى الحكم العلماني. فالحكم الديني ـ كما عرفوه وجربوه ـ يعني حكم الكهنوت، وسلطة الكنيسة، وما يتبعها من قرارات الحرمان وصكوك الغفران!

فإذا نظرنا إلى المجتمع المسلم وجدنا قبول «العلمانية» لديه يعني شيئاً آخر: فإن الإسلام عقيدة وشريعة، ونظام كامل للحياة، وبهذا يعني قبوله «العلمانية» اطراح شريعة الله، ورفض أحكام الله، واتهام هذه الشريعة بأنها لا تصلح لهذا الزمن، واتخاذ البشر شرائع لأنفسهم من وضع عقولهم، كأنما يفضلون عقولهم على علم الله، وتجاربهم القاصرة على هداية الله ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾؟.

لهذا كانت الدعوة إلى العلمانية بين المسلمين معناها الإلحاد والمروق من الإسلام، وكان قبول العلمانية أساساً للحكم بدلاً من الشريعة الإسلامية، ردة صريحة عن دين الأمة الذي رضيه الله لها، ورضيته لنفسها، والذي فرض عليها أن تحكم بما أنزل الله.

وكان السكوت من الشعب على هذا المنكر الكبير مخالفة بينة، ومعصية ظاهرة، أبرز نتائجها الشعور بالإثم، والإنكار القلبي على الوضع القائم، وفقد الإحساس بالرضا عنه والاطمئنان إليه والاحترام له، لأنه وضع يفتقد الشرعية في نظر المسلم.

ثم إن العلمانية تنسجم مع التفكير الغربي الذي ينظر إلى الله أنه خلق العالم ثم تركه، فعلاقته به كعلاقة صانع الساعة بالساعة، صنعها أول مرة ثم تركها تدور بغير حاجة إليه. وهذا الفكر موروث من فلسفة اليونان وخاصة فلسفة أرسطو الذي لا يدبر الإلـه عنده شيئاً من أمر العالم، بل لا يعلم عنه شيئاً، فهو إلـه مسكين كما وصفه «ول ديورانت». فلا عجب أن يدع مثل هذا الإلـه الناس وشأنهم، إذ كيف يشرع لهم وهو يجهل أمورهم؟ بخلاف نظرتنا ـ نحن المسلمين ـ إلى الله، فهو خالق الخلق، ومالك الملك، ومدبر الأمر، الذي أحاط بكل شيء علماً وأحصى كل شيء عدداً، ووسعت رحمته كل شيء، ورزق كل حي، لهذا أنزل الشرائع، وأحل الحلال، وحرّم الحرام، وفرض على عباده أن يلتزموا بما شرع، ويحكموا بما أنزل، وإلاّ كفروا وظلموا وفسقوا.

ومثل آخر نذكره لمخالفة الليبرالية الغربية لطبيعتنا: لعقائدنا وقيمنا وتقاليدنا.

ذلك هو فهمها للحرية الشخصية، فهي تعني حرية الانسان في أن يفعل «ما يشتهي» دون قيد، لا حريته في أن يفعل «ما ينبغي» دون عائق، فهي حرية الغريزة «الحيوانية»، وليست حرية الإرادة «الانسانية».

أما الحرية عندنا فهي حرية في نطاق الأخلاق والقيم التي يقوم عليها صرح المجتمع.

فإذا وجد في الناس من غلبه باعث الشهوة أو الهوى على باعث الخُلق أو الدين، فهو محاسب أمام الله تعالى، ولكن يد العدالة لا تناله إذا تستر بمجونه خلف جدران بيته، فليس لأحد أن يتجسس عليه، أو يقتحم عليه حرمة مسكنه، أو يسأله عما أغلق عليه بابه.

وفي هذا ورد: أن عمر أثناء تجواله وتعسسه بالليل، أحسّ بجماعة يجتمعون على مجون، فتسور عليهم منزلهم، وفاجأهم في لهوهم ومجونهم، ففزعوا، ولكن كان لديهم ـ على ما هم فيه ـ قدر من الشجاعة، وقدر من العلم بالإسلام، جعلهم يحاكمون عمر أمير المؤمنين إليه، حتى جعلوه في موقف المدافع، لا في موقع المهاجم.

قالوا: يا أمير المؤمنين، لئن كنا قد ارتكبنا خطأ لقد ارتكبت ثلاثة.

قال: وما هي؟!

قالوا: قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾[1] وقد تجسست وقال: ﴿وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا﴾[2] وقد تسورت. وقال: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْنِسُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا﴾[3] ولم تفعل!!

فعجب عمر من فقههم، واعتذر إليهم، كما اعتذروا إليه، وعاهدوه على أن يتوبوا.

فهذه هي «الحرية الشخصية» حقاً: ألا يتجسس أحد عليك ولو كان أمير المؤمنين نفسه، وأن تكون لمسكنك حرمته، ولو مارست فيه المعصية، وحسابك على الله.

أما أن تطل المعصية برأسها، ويخرج المنكر إلى ظاهر المجتمع، يقارفه من

---

(١) الحجرات: ١٢.

(٢) البقرة: ١٨٩.

(٣) النور: ٢٧.

يشاء، فهذا باب واسع لفساد عريض، وانحلال كبير، لا يقره دين من قواعده: سد الذرائع إلى كل شر.

فهذا فرق ما بين الليبرالية والإسلام في النظرة إلى حرية السلوك الشخصية.

إن الليبرالية ينقصها التوازن العادل بين حرية الفرد وقيم المجتمع، فهي تسرف في تدليل الفرد وإرخاء العنان لشهواته باسم «الحرية الشخصية» ولو كان ذلك على حساب الأخلاق والمثل العليا، فهي لا تقيم للأخلاق والقيم وزناً إلاَّ في المجال الاجتماعي. أما ما تسميه «الحياة الشخصية» فكل إنسان أمير نفسه، يفعل ما يشاء: يراقص ويخاصر، ويلعب ويقامر، ويزني ويسكر، ولا جناح عليه قانوناً، ولا لوم عليه عرفاً، لأنه «يمارس حقه» إن كان رجلاً، أو «تمارس حقها» إن كانت امرأة، والمهم ألا يؤذي أحداً بذلك، أو يعتدي على حقه هو الآخر، أي أن القاعدة في السلوك: دعني وما أريد أدعك وما تريد.

وهذه النظرة للحرية الشخصية خاطئة من أساسها، فالانسان حر في حدود القيم والفضائل التي تعلو بالانسان عن حضيض الحيوان. وعلى النظام الاجتماعي أن يهيء للفرد سبيل السمو الإنساني، لا أن يعينه على التدني والهبوط الحيواني، بدعوى الحرية الشخصية، فالجانب الشخصي والجانب الاجتماعي في الحياة البشرية متداخلان متلازمان، يؤثر أحدهما في الآخر، والانسان في عمله الاجتماعي هو الانسان، في البيت، أو في الشارع، أو في الملهى. ولن يفسد في ناحية ويبقى صالحاً في النواحي الأخرى.

وهذا ما بدأ الغرب ـ أو ما يسمونه «العالم الحر» ـ يدركه الآن، ويشكو منه[1]. كما اتضح من دراسات المفكرين والنقّاد من رجاله مثل ألكسيس كاريل في كتابه «الانسان ذلك المجهول».

وإن عنوان هذا الكتاب «الانسان ذلك المجهول» ليشير بوضوح إلى أساس المشكلة عند الليبرالية، أو عند الحضارة الغربية: إنهم يشرعون ويخططون لكائن

(١) انظر: الإسلام ومشكلات الحضارة للشهيد سيد قطب.

يجهلون حقيقته، ويجهلون خصائصه، فضلاً عن سر وجوده، وغاية حياته، فلما لم يعرفوه كما هو، أخطأوا في كل شيء، في تعليمه وتربيته وتثقيفه والتشريع له، وذلك أن الأمر أكبر من أن يحيط به علمهم المحدود. فلا يعلم الصنعة إلاَّ صانعها ولا الانسان إلاَّ خالقه ﴿ أَلَا يَعْلَمُ مَنْ خَلَقَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ ﴿١٤﴾ ﴾؟!.

وكما أخطأت الليبرالية فهم الانسان الفرد أخطأت فهمه باعتباره جنسين: ذكراً وأنثى، لقد حاولت الليبرالية ـ وإن شئت قلت: الحضارة الغربية بصفة عامة ـ أن تذيب الفوارق بين الرجل والمرأة، ولم تراع ما بينهما من الفوارق الفطرية والوظيفية، فأخرجت المرأة إلى الشوارع والمعامل والمكاتب، تعمل كما يعمل الرجل، وتعاني ما يعاني، كما علمتها ما يتعلم الرجل.

ونقلت ذلك الليبرالية المقلّدة في بلادنا، مغفلة كل ما جاء به دينها واستقرت عليه حياتها.

واليوم تستدرك الحضارة الغربية على نفسها، بعد أن استشرى الفساد، وعم الاضطراب، وخيّم الشقاء والتعاسة على المجتمع، حين تنكر لفطرة الله.

يقول ألكسيس كاريل:

«إن ما بين الرجل والمرأة من فروق ليست ناشئة عن اختلاف الأعضاء الجنسية، وعن وجود الرحم والحمل، أو عن اختلاف طريقة التربية، وإنما تنشأ عن سبب جد عميق، وهو تأثّر العضوية بكاملها بالمواد الكيماوية ومفرزات الغدد التناسلية، وإن جهل هذه الوقائع الأساسية هو الذي جعل رواد الحركة النسائية يأخذون بالرأي القائل بأن كلا الجنسين الذكور والإناث يمكن أن يتلقوا ثقافة واحدة، وأن يمارسوا أعمالاً متماثلة، والحقيقة أن المرأة مختلفة اختلافاً عميقاً عن الرجل، فكل حجيرة في جسمها تحمل طابع جنسها، وكذلك الحال بالنسبة إلى أجهزتها العضوية، ولا سيما الجهاز العصبي. وإن القوانين العضوية (الفيزيولوجية) كقوانين العالم الفلكي لا سبيل إلى خرقها، ومن المستحيل أن تستبدل بها الرغبات الإنسانية، ونحن مضطرون لقبولها كما هي. فالنساء يجب أن ينمّين استعداداتهن

في اتجاه طبيعتهن الخاصة دون أن يحاولن تقليد الذكور، فدورهن في تقدم المدينة أعلى من دور الرجال، فلا ينبغي لهن أن يتخلين عنه».

وقال أيضاً:

«يغفل الناس عادة شأن وظيفة الولادة بالنسبة إلى المرأة، مع أن هذه الوظيفة ضرورة لكمال نموها، ولذلك كان من الحمق والسخف صرف المرأة عن الأمومة، فلا ينبغي أن يتلقى الفتيات والفتيان ثقافة واحدة، وأن يكون لهم أسلوب واحد في الحياة ولا مثل أعلى واحد، وعلى المربين أن يعتبروا الفروق الجسيمة والعقلية بين الذكر والأنثى، وما بين دوريهما الطبيعيين، فبين الجنسين فروق لا يمكن أن تزول.. ومن الواجب اختبارها في بناء العالم المتمدن»[1].

وفكرة الوطنية والقومية، كان لنشوئها في الغرب ظروفها ومبرراتها التي أشرنا إلى بعضها، أما نحن فمجتمعنا مجتمع عالمي مفتوح، مجتمع عقائدي «إيديولوجي» لا إقليمي ـ وطني ـ ولا عنصري ـ قومي ـ بل يعتبر المؤمنين إخوة، والمسلمين أمة واحدة أينما كانوا، الوحدة بينهم فريضة، والفرقة معصية، بل كفر أو صنو الكفر.

حتى الجانب المضيء نسبياً في الليبرالية الغربية، وهو الحياة النيابية أو البرلمانية أو الدستورية، لم نستطع أن نطوره بما يلائم ظروفنا وأوضاعنا، ولم نضع له الضمانات التي تحقق مجتمع «الشورى» الحقيقية التي جعلها الله من صفات المؤمنين في كتابه، وجعلها عنوان سورة من القرآن: ﴿وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ﴾[2]، وأمر بها رسوله وكل من يقوم بأمر الأمة من بعده: ﴿وَشَاوِرْهُمْ فِي الْأَمْرِ﴾[3].

وهذا كله يرينا أن الليبرالية ـ كإيديولوجية ونظام حياة ـ «وصفة» غريبة،

---

(١) انظر: الفكر الإسلامي الحديث للأستاذ محمد المبارك ـ المرأة بين حضارتين: ١٧٢ ـ ١٨٥.

(٢) الشورى: ٣٨.

(٣) آل عمران: ١٥٩.

لأمراض غريبة، لا تصلح علاجاً لأمراضنا في الشرق.

والنتيجة: أن الليبرالية الديمقراطية الغربية أثبتت في أوطاننا عجزها وفشلها وإفلاسها وتناقضها.

لأنها لم تكن نابعة من ضمير الأمة وعقيدتها وتراثها الحضاري والروحي، كانت شيئاً دخيلاً فرض عليها من فوق، فلم يعبّر عن ذاتيتها، ولم يحقق آمالها، ولم يسعد شعوبها.

شهادة الأستاذ برنارد لويس:

ولقد أنصف المؤرخ المعروف الأستاذ «برنارد لويس» حين نبّه على هذه الحقيقة فقال: «لقد جرت محاولة جدية في الشرق الأوسط لتطبيق وممارسة الديمقراطية الليبرالية، فكتبت الدساتير، وعمم الانتخاب، وقامت برلمانات لها سيادة كاملة، وشرعت لها القوانين التي تحميها، وأنشئت الأحزاب وعملت صحافة حرة، إلاَّ أن كل التجارب فشلت باستثناء البعض القليل منها، والتي لم تكن ـ وليست الآن ـ كلاسيكية، ففي بعض البلدان نرى المؤسسات الديمقراطية في حالة تفكك وانهيار، وفي الحالة الأخرى أهملت كلياً، وأوقف العمل بها، وبدأ البحث عن طريقة بديلة لها توصل إلى السعادة.

«واليوم باستطاعتنا أن نرى كثيراً من الأسباب بوضوح كافٍ إذا استعنا بأحداث التاريخ الماضي.

«إن أخذ أي نظام سياسي جاهز ليس فقط من بلد مختلف، بل من حضارة مختلفة، وفرضه بواسطة الغربيين أو الحكّام المتغربين في الشرق من فوق مجتمع الشرق الأوسط ومن خارجه، عمل خاطىء، ولا يمكن لهذه العملية أبداً أن تناسب حاجات ومتطلبات وآمال الشرق الأوسط الإسلامي، فلقد فرضت الديمقراطية بأوامر وفرمانات الحاكم المطلق، وشكل البرلمان في العاصمة، وكانت تديره وتسانده أقلية هزيلة، لم يؤبه لانغماسها المحبب في اللعبة الجديدة للأحزاب

والبرامج والدبلوماسية، وكان مجموع الشعب يراقبها بخيبة أمل، فكانت النتيجة قيام نظام سياسي، لا صلة له بماضي أو بحاضر البلد، ولا صلة له بحاجات مستقبله[1]».

مسيرة على غير هدى:

وأخيراً، يتأكد لنا أن الاتجاه إلى استيراد الليبرالية في البلاد الإسلامية كان خطأ من أساسه، كما بيناه.

أولاً: لأنه استيراد «بضاعة» أجنبية، مع توافر ما يغني عنها في أرض الوطن، وهذا غير جائز.

وثانياً: لأنه استيراد ما لا يلائم، بل ما يضر ويؤدي ويفسد أكثر مما يصلح.

وثالثاً: لأنه استيراد ما لا يحتاج إليه أبداً، مع ترك ما كانت الحاجة إليه ملحّة وقاهرة.

ولو كان «زعماء النهضة» في العالم الإسلامي والعربي وفقوا إلى إدراك هذه الحقائق، لوفروا على أمتنا سنين طويلة، وجهوداً كبيرة، ضيعتها في المسيرة على غير هدى، أو في المسيرة في غير الاتجاه الصحيح.

ولا ريب أن فشل هؤلاء الزعماء كان متفاوتاً، ويتضخم الفشل بمقدار الحماس للاستيراد الإيديولوجي، والتطرف في التحلل من التراث وقيمه الأصيلة.. ويقل كلما قل هذا التطرف، وذاك الحماس.

ولهذا كان أشد النهضات فشلاً، وأظهرها عجزاً في بلاد المسلمين هي «نهضة» تركية الحديثة، بقيادة كمال أتاتورك، لأنها غرقت في الليبرالية من قرنها إلى أخمص قدميها، وأبت إلاَّ «التغريب الكامل» لشعب تركية المسلم.

وهو ما نادى به ـ من بعد ـ سلامة موسى وطه حسين والمعلوف وغيرهم،

---

(١) الغرب والشرق الأوسط، ص ٨٥.

في البلاد العربية، من اقتباس الحضارة الغربية بخيرها وشرها، ومحامدها ومعايبها، كما ذكرناه في الفصل السابق.

رأي توينبي في اقتباس الحضارات:

ولقد رأينا بعض مفكّري الغرب المعاصرين يؤيد نفس الاتجاه أو نفس الفكرة التي نادى بها طه حسين وسلامة موسى وأضرابهما من وجوب أخذ حضارة كلها باعتبارها وحدة لا تتجزأ.

فقد ذهب المؤرخ الانجليزي المعاصر الشهير أرنولد توينبي إلى مثل هذا الرأي، ففي حديث عن سلاطين العثمانيين الذين أرادوا إدخال بعض الإصلاحات والأنظمة الغربية في الجيش وما يتعلق به ـ مثل سليم الثالث ومحمود الثاني ـ عابهم بأنهم لم يكونوا يحملون إخلاصاً للحضارة الغربية التي عملوا على إدخالها لبلادهم بمحض اختيارهم، وكانت نيتهم الأخذ بالحد الأدنى من جرعة الثقافة الغربية اللازم لإبقاء الرجل «المريض» على قيد الحياة.

يرى توينبي أن تلك الروح ـ روح النفور من الحضارة الغربية ككل ـ هي السبب في الإجهاض المتكرر للاصلاحات الغربية الطابع التي حاولت تركيا تطبيقها. ولكن التاريخ حكم عليها بالفشل بسبب «الجرعة الصغيرة في الوقت المتأخر». فقد أراد هؤلاء السلاطين إلباس الجيش التركي الزي العسكري الغربي، وتسليم الأسلحة الغربية للضباط لتدريبهم حسب الأساليب الغربية، وأرادوا أن يبقوا ـ في نفس الوقت ـ الحياة التركية على الأسس الإسلامية التقليدية. وهذا في نظر توينبي لا يؤدي إلاَّ إلى فشل محقق.

لهذا يرى أن سياسة الجرعة الصغيرة من الحضارة الغربية فشلت ـ وكان لا بد لها أن تفشل ـ لسبب واحد، هو أنها سارت في اتجاه يعاكس الحقيقة التي أدركها بطرس الأكبر بعبقريته، وعمي عنها المصلحون الأتراك الأوائل، وهذه الحقيقة هي: أن كل حضارة، وكل نمط حياة هو وحدة متكاملة، غير قابلة للتجزئة، وكل أجزائها مترابطة الواحدة بالأخرى.

ويضرب توينبي مثلاً لذلك فيقول:

إن سر تفوق الغرب على بقية العالم في فنون الحرب منذ القرن السابع عشر ليس في الأسلحة الغربية، ولا في التدريب العسكري، وليس حتى في «التقنية» المدنية التي تزود العسكرية بالمعدات، ولا يمكن أن يفهم الأمر ما لم نضع في حسابنا فكر وروح المجتمع الغربي اليوم، والحقيقة هي: أن الفن الغربي وجه من وجوه نمط الحياة الغربية، وتبعاً لهذه الحقيقة، فإن كل مجتمع يحاول أن يكتسب الفن الغربي دون أن يحاول أن يعيش الحياة الغربية نفسها معرض للفشل في محاولته[1].

توينبي يزجي المديح إلى أتاتورك:

ولهذا يزجي توينبي المديح والإطراء إلى كمال أتاتورك الذي لم يهدف إلى أقل من «التغريب الكامل» لتركية، وتحويلها كلياً إلى نمط الحياة الغربية.. من تحرير المرأة!! وإزالة الدين الإسلامي!! وفرض الحروف اللاتينية بدل الحروف العربية للغة التركية!!

وهكذا يرى توينبي أن النجاح في الأخذ عن الغرب إنما يكون بأخذ الحضارة كلها أخذاً مخلصاً، بملء العقل والقلب والروح، وأن الفشل حليف حتمي للذين يحتفظون بإخلاصهم لأسس الحياة الإسلامية، مع أخذهم ما يحتاجون إليه من أجزاء الحضارة الغربية.

ولا شك أن المؤرخ الكبير غلبته العصبية الغربية أو ـ على الأقل ـ خانة التوفيق في هذا الرأي. فليس من الضروري في منطق التاريخ والحق لمن يريد أن يقتبس جزءاً من حضارة أن تفرض عليه هذه الحضارة كلها من ألفها إلى يائها.

لقد اقتبست الحضارة الإسلامية في عصورها الذهبية من حضارات القدماء

---

(١) انظر: الإسلام والغرب والمستقبل، وهو كتاب يضم محاضرتين لتوينبي، ترجمها الدكتور نبيل صبحي ص ٢٢ ـ ٢٤.

من الفرس والروم واليونان والهنود وغيرهم، ولكنها لم تفقد شخصيتها، ولم تعش نمط الحياة اليونانية أو الفارسية.

واقتبس الغربيون في نهضتهم كثيراً من أجزاء الحضارة الإسلامية في الشرق والغرب ـ وبخاصة المنهج العلمي ـ ومع هذا لم يأخذوا نمط الحياة الإسلامية كله.

إن نقل حضارة كاملة إذا احتيج إلى شيء منها ليس بالأمر اللازم أبداً، والقول به تحكم لا يسنده دليل. فالاقتباس أو التطعيم الجزئي من حضارة لأخرى ممكن وواقع.

لو أن توينبي قال: إن اقتباس الجزء السطحي من الحضارة الغربية ـ كالملابس والأسلحة ونحوها ـ لا يكفي، ما لم يؤخذ معها الروح العلمية والعملية والتنظيمية في الغرب، لكان هذا قولاً حسناً، ولوافقاه عليه تماماً[1]. ولكن الغريب أن يشترط للوصول إلى الكفاية العسكرية والقوة الحربية للغرب أن يتغرب المجتمع الإسلامي، ويعيش نمط الحياة الغربية، فيحرر المرأة ـ أو يحرم الحشمة والطلاق وتعدد الزوجات ويورث الأنثى كالذكر ـ ويزيل الدين الإسلامي، ويمنع الأذان باللغة العربية ـ كما فعل أتاتورك، ليصل إلى مستوى أوروبا والغرب!!!

بل لعل من التفسير الصحيح لفشل المصلحين الأتراك الأوائل هو ظن كثير من أبناء شعوبهم أنهم لا يكتفون باقتباس الجانب المادي أو التقني، بل يريدون اقتباس جوانب الحياة الأخرى، وهذا ما يرفضه الشعب المسلم ولا يرتضيه أبداً.

تقويم حركة أتاتورك فكرياً وسياسياً ودينياً:

ولقد أجبر أتاتورك الشعب المسلم على أن يعيش نمط الحياة الغربية وفرض «التغريب الكامل» بالإرهاب والقوة. فهل وصل إلى المستوى الحربي للجيوش

---

(١) يرى المفكر الجزائري الأستاذ مالك بن نبي ـ بحق ـ أن تكديس منتجات الحضارة ومصنوعاتها لا ينشىء حضارة أبداً.

الغربية؟ أو المستوى «التكنولوجي» للدول الغربية؟ وهل نجحت الدولة التركية العلمانية في خلق مجتمع قوي متماسك؟ كلا. لقد خسرت تركية الحياة الإسلامية، ولم تزل عالة على الغرب في «تقنيته» وتسليحه، فلا هي احتفظت بتراثها الروحي وأصالته، ولا أحرزت تقدماً مادياً يذكر في عالم الذرة والصعود إلى القمر.

إن حركة أتاتورك حركة فاشلة خاسرة، وهي في الوقت ذاته حركة ضالة منحرفة، سواء قسناها بمقياس الدين والإسلام، أم بقياس الوطنية والقومية أم بمقياس الديمقراطية والحرية أم بمقياس الفكر والحضارة.

إنها ـ بمقياس الدين ـ حركة ردة صريحة، تنكرت لعقيدة الأمة وشريعتها، التي آمنت بها، وتغلغلت في حياتها، وذادت عنها قروناً، لقد استخفت بحرمات الإسلام، وأنكرت أحكامه القطعية الضرورية. فليس لها وصف إلاَّ الردة ﴿وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِهِۦ فَيَمُتْ وَهُوَ كَافِرٌ فَأُوْلَٰٓئِكَ حَبِطَتْ أَعْمَٰلُهُمْ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ ۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ أَصْحَٰبُ ٱلنَّارِ ۖ هُمْ فِيهَا خَٰلِدُونَ ﴿٢١٧﴾﴾[1].

وهي ـ بمقياس الوطنية والقومية ـ حركة انسلاخ من كل مقومات الأمة ومشخصاتها: الدينية، والثقافية، والتاريخية، والاجتماعية. وخلعها من ذلك كله لتذوب في أمم أخرى ـ مخالفة لها في العقيدة والثقافة والاتجاه ـ كما يذوب الملح في الماء، إلاَّ أن الملح يمكن ـ ببعض الوسائل ـ استخراجه من الماء، أما ذوبان الأمم فيصعب علاجه.

وهذا إن افترضنا حسن القصد في القائمين على هذا التذويب. فكيف والدلائل كلها تشير إلى خيانة محكمة دبرتها القوى المعادية للاسلام، يهودية وصليبية، للإجهاز على «الرجل المريض» الذي لم يزل يساورهم الخوف أن يشفى يوماً من مرضه، وتدب في أوصاله العافية، فيبرز إلى الحياة من جديد[2].

---

(١) البقرة: ٢١٧.

(٢) إن صلة الكماليين ـ ومن قبلهم حزب الاتحاد والترقي ـ باليهودية والماسونية تدل عليها قرائن وأمارات كثيرة، كما بين ذلك شيخ الإسلام في تركية حينذاك «مصطفى صبري» رحمه الله من ذلك: أن جمعية الاتحاد والترقي كانت تعقد اجتماعاتها في بيوت اليهود =

وهي ـ بمقياس الديمقراطية والحرية ـ حركة دكتاتورية مستبدة. تحكم الشعب رغم أنفه، وتقوده بغير إرادته، وقد قاوم الشعب التركي بكل ما يستطيع، وقدم الضحايا والشهداء، دفاعاً عن عقيدته وتراثه، ولكنه استسلم أخيراً أمام قوة الحديد والنار، إلى حين.

وهي ـ بمقياس الفكر والحضارة ـ حركة ذيلية تابعة، هدّامة غير بناءة، ألغت الكثير، ولكنها لم تقدم شيئاً إيجابياً ذا بال.

يقول العلامة المجدد السيد رشيد رضا في نقد حركة أتاتورك، وقد جاء ذلك عرضاً في فتوى له عن الزي وما يتعلق به[1]:

= المنتمين للجنسية الإيطالية، والجمعيات الماسونية الإيطالية، وقد كان وزير مالية الاتحاديين يهودياً، كما كانت وزيرة المعارف في عهد الكماليين من أصل يهودي، وهي «خالدة أديب».

ويسوق الشيخ أدلة على ذلك فيقول:

والذين درسوا خفايا هذه الفترة الغامضة من تاريخ المسلمين أدركوا بما لاح لهم من شواهد كثيرة: أن كمال أتاتورك وعصابته كانوا متواطئين مع الانجليز.

ومن أدلة ذلك رد مستشار وزارة الخارجية البريطانية على بعض النواب الذين اعترضوا على تسليم انكلترا بشروط تركيا في مؤتمر لوزان، واعتبره هزيمة سياسية منكرة تجاه الأتراك: فما كان من مستشار الخارجية إلاَّ أن رد عليهم بقوله: «عليكم بوزن المسألة من حيث الفرق بين دولتي الترك القديمة والجديدة»!!

ويقول الشيخ صبري: «إن الانجليز قد تشددوا في معاملة السلطان وحيد الدين حتى أعجزوه، ثم تساهلوا بعد ذلك مع مصطفى كمال، ليجعلوا منه بطلاً، فتعظم فتنته في أبصار المسلمين!! والرجل ممن لا يجد الانجليز مثله ولوجدوا في طلبه، من حيث أنه يهدم من ماديات الإسلام وأدبياته ـ ولا سيما أدبياته ـ في يوم ما لا يهدم الانجليز أنفسهم في عام، فلما ثبتت كفايته وقدرته من هذه الجهات... استخلفوه لأنفسهم وانسحبوا من بلادنا.

انظر كتاب «النكير على منكري النعمة» (هوامش الصفحات ١٧٤، ١٧٦، ١٧٨، ١٧٩) وسيأتي مزيد بيان لهذه النقطة في حديثنا عن «القومية العربية» في الفصل القادم.

(١) نشرت هذه الفتوى في مجلة «المنار» ح ٢٦ سنة ١٩٢٥، انظر الفتوى ٦٦٥ من فتاوى الإمام محمد رشيد رضا ح ٥ ص ١٨٣٣ ـ ١٨٣٥. =

«نشرت إحدى جرائد مصر مقالاً لكاتب ألماني كبير يخطىء فيه مصطفى كمال (باشا) في إكراهه لقومه الترك على تغيير زيهم الوطني. . واستبدال البرنيطة به، وإنما خطأه تخطئة صديق ناصح لا عدوّ كاشح، وقال: إن هذا ينافي غرضه وهو تكوين القومية التركية. . .».

ونحن نظن أن مصطفى كمال باشا ـ وإن لم يكن من علماء الاجتماع والأخلاق وطبائع الشعوب ـ لا يجهل أن المحافظة على المشخصات القومية مما يقوي تكوين الأمة، وأن تقليد شعب لآخر يراه أرقى منه يضعف قيمة المقلد في نظر نفسه، ويحقرها في قلوب أهلها، ويرفع منزلة الشعب الذي قلّده بقدر ذلك، ونعتقد أنه يتعمد هدم جميع مقومات الشعب التركي ومشخصاته ـ ما عدا اللغة ـ لأنها إسلامية، أو مستندة إلى الإسلام، وهو يريد أن يسله من الإسلام كما تسل الشعرة من العجين إن أمكن، وإلاَّ انتزعهم منه كما ينتزع الحسك ذو الأضلاع من الصوف، أو انتزعه منهم كما تنتزع الروح من الجسد.

وقد بحث الذين بثوا هذه الدعوة في الترك من الملاحدة الروسيين وغيرهم عن مقومات ومشخصات تركية أو تورانية يستبدلونها بالإسلام، حتى عباد الذئب الأبيض الذي عبده سلفهم من همج الوثنيين، فلم يجدوا إلى ذلك سبيلاً، فاختاروا التشبّه بالإفرنج، ولا سيما أفسدهم ديناً وآداباً كاللاتين بحجة الحضارة والترقي العصري، وسموه التمغرب، ونحن نسميه التفرنج، حتى إن بعضهم يستحسن استبضاع نسائهم من الافرنج بالحلال وبالحرام، لإدخال دمهم (الشريف المدني) في دم الشعب التركي (الفاسد) لإصلاحه.

«فظهر بمجموع ذلك أن هؤلاء الزعماء الدخلاء يريدون إفساد هذا الشعب التركي بكل نوع من أنواع الفساد الجسمي والعقلي والنفسي، وتكوين شعب آخر في بلاده مذبذب بين أمشاج الشعوب، روحه غير روحه، ودمه غير دمه، وأخلاقه غير أخلاقه، وعقائده غير عقائده، فيكون كلغته التي يسمونها التركية، وهي لغة هذبها الإسلام كما هذب أهلها، بما دخل في مادتها من الأسماء والأفعال العربية وكذا الفارسية، وهم يريدون الآن أن يفعلوا بها ما يفعلون بأهلها، وإن لم يبق من

لغة قدماء الترك بعد أن تتفرنج وتتمغرب معهم، وتكتب بالحروف اللاتينية كما هو مقرر عندهم، إلاَّ قليل، وما يدرينا بعد ذلك لعلهم يغيرون اسمها أيضاً؟

«ومن الثابت في سنن الاجتماع أن «تغيير القوانين والنظم والأزياء لا يغير طبائع الأمم ـ كما يقول الدكتور غوستاف لوبون ـ فإن اللاتين الجمهوريين كاللاتين الملكيين في تشابه حكومتهم وطباعهم، حتى إن الذين مرقوا من الدين منهم لا تزال التربية الكاثوليكية الموروثة هي الحاكمة على قلوبهم وأرواحهم بعصبيتها، وإنما فقدوا من الدين فضائله فقط، وكذلك السكسونيون تشابهت حكومتهم الملكية في بريطانيا، وحكومتهم الجمهورية في الولايات المتحدة كما تشابه أهلها ـ فالترك يفقدون بهذا التفرنج اللاتيني ما بقي فيهم من فضائل الإسلام ورابطته الملية، وما كان لهم من الزعامة في مئات الملايين من البشر، ثم لا يقدرون على التقصي من الوراثة القومية التي طبعتها الأجيال والقرون في أنفسهم.

«فالغرض الأول لهم الآن التقصي من الإسلام بحجة الترقي العصري. وما في الإسلام شيء مانع من الترقي الذي يطلبونه، وأساسه القوة العسكرية والثروة والنظام، بل الإسلام يهدي إلى ذلك، ولولاه لم ينل العرب عقب اهتدائهم به من القوة والحضارة ما فاقوا به جميع الأمم، وظلوا كذلك إلى أن سلبهم الأعاجم سلطانهم بالقوة الهمجية، ونال الترك وغيرهم به حضارة وملكاً لم يكن لسلفهم مثلها، ولا ما يدانيها، ولو أنهم فهموا الاسلام فهماً استقلالياً بإتقان لغته، والاجتهاد في شريعته، لملكوا به الغرب مع الشرق، ولسبقوا جميع شعوب الافرنج إلى العلوم والفنون والصناعات، وسائر أسباب القوة والسلطان، كما فعل العرب من قبلهم، وهذا ما يطلبونه الآن بترك ما بقي لهم من تقاليد الإسلام، ويتوسلون إليه بتقليد الافرنج في زيهم وفجورهم، قبل اتقان شيء ما من علومهم وفنونهم، والوصول إلى مثل قوتهم وثروتهم».

ويقول الدكتور محمد البهي في تقويم الحركة الكمالية في تركية فكرياً: «إن أي مفكر يقدر قيمة الفكر، لا يصف هذه الحركة التركية إلاَّ بأنها تقليد في غير وعي للغربيين، وأنا أقصد «في غير وعي»، لأن الباعث عليها الرغبة في أن تكون

تركية جزءاً من أوروبا لا من آسيا، وأن يكون للأتراك طابع الغربيين ـ لا طابع الشرقيين ـ فيما هو ممدوح أو مذموم ـ كما طلب لمصر يوماً ما صاحب كتاب «مستقبل الثقافة في مصر» فهي حركة اندفاعية لا حركة متئدة، تتخير، وتقدر في تخيرها الاحتفاظ بشخصية الأمة أو الجماعة.

«اليابان جددت حقاً، لأن حركتها التجديدية قامت على التخيّر، دون الاندفاع، اليابان ظلت شرقية، ومع ذلك تفوقت على الغرب في مجال الصناعة، وقبل ذلك في المجتمع وتماسكه، كمجتمع له شخصية بارزة.

«أما تركيا فليس لحركتها طابع معروف حتى اليوم، فلا هي بالشرقية، ولا هي بالغربية، يجعلها الغرب «غربية» في اللحظة التي يريد أن يحرضها على الإمعان في البعد عن الإسلام، والجماعات الإسلامية، وفي مقدمة هذه الجماعات الشعوب العربية، لأنه نزل بلغتها القرآن.. ويجعلها «شرقية» يوم يتحدث عن حضارتها المعاصرة، بأنها حضارة مستعارة من الغرب، ليس لها فيه إلاَّ التقليد الأعمى!

«من السهل على الفرد ـ وكذا على الجماعة ـ أن يهدم ويلغي... ولكن ليس من السهل أن يبني، وأشد عسراً أن يكون أصيلاً في البناء.

«إن تركيا الحديثة مظهر تجديدها إلغاء الدين، وفقدان شخصيتها، وتبعيتها تبعية مطلقة ـ في السياسة والتوجيه والاقتصاد ـ للغرب الصليبي[1]».

هذه هي القيمة الحقيقية لحركة كمال أتاتورك الذي كال له توينبي المديح والثناء، لأنه لم يرض لبلده أقل من «التغريب الكامل» فلم يلحقها بالغرب ولا أبقى لها مكانتها في الشرق.

توينبي يناقض نفسه:

والشيء العجيب أن «توينبي» يخالف ما ذهب إليه هنا في بعض بحوثه

---

(١) الفكر الإسلامي الحديث ص ٤٨٠، ٤٨١ ط. ثانية.

الأخرى، فهو ينقد غير الغربيين الذين يقبلون الحضارة الغربية بكل عناصرها، ويرى ذلك من سوء حظ البشرية، وذلك حين يتحدث عن البلاد التي تحررت من الاستعمار فيقول:

«ولكن الغرب ما زالت له «السيادة» في الميدانين الاقتصادي والثقافي، فالسيطرة المستمرة للغرب هي بقية من بقايا سيطرته السياسية السابقة. أما على الصعيد السياسي، فإن البلاد التي كانت خاضعة لسيطرة الغرب بطريقة مباشرة، قد استردت الآن كلها تقريباً استقلالها من الغرب. ولكن هذه البلاد التي استقلت سياسياً، ما زالت غير متحررة تماماً من الوجهة الثقافية، فهي لا تزال متأثرة بالأفكار والمثل العليا الغربية دون تمييز ودون أي انتقاد لها[1]».

«على أن كل هذه البلاد التي نجحت في أن تحرر نفسها من سيطرة الغرب السياسية، قد استغلت حريتها على نحو غير متوقع على الإطلاق، فقد ناضلت هذه البلاد بعنف شديد ضد السيطرة السياسية للغرب، ويمكن القول بأن كفاحها هذا قد كلل بالنجاح في كل الحالات حتى الآن. ولقد كان من المتوقع بعد أن تمكنت من أن تتحرر سياسياً من الغرب، أن تستخدم هذه الحرية الجديدة التي اكتسبتها في النضال ضد المدنية الغربية بوجه عام. أي أنه كان من المتوقع أن تستخدم هذه البلاد حريتها المكتسبة حديثاً لكي ترجع إلى أسلوبها التقليدي في الحياة، وهو الأسلوب الذي كان سائداً في حياتها قبل أن يسيطر عليها الغرب، ولكن الذي حدث في جميع الحالات تقريباً، كما نعلم، هو أن البلاد التي تحررت حديثاً قد استخدمت حريتها للغرض العكسي تماماً، أي أنها قد استخدمتها لتقتبس ـ بمحض اختيارها ـ عناصر من المدنية الغربية، أعني من أسلوب الحياة الحديثة، وقد فعلت ذلك بحماسة، وبلغت حماستها هذه حداً لم يكن الحكام الغربيون السابقون يجرؤون على أن يفرضوا به المدنية الغربية عليهم ذلك لأن نظام الحكم الأجنبي يتعين عليه دائماً أن يكون أكثر حذراً من نظام الحكم القومي، وهناك أمور لا يجرؤ النظام الأجنبي على فعلها مطلقاً، ومع ذلك يجرؤ عليها

(١) محاضرات أرنولد توينبي (٣٥).

النظام القومي[1]».

«ولكنني أعتقد أنه سيكون من سوى حظ الجنس البشري كله ـ وضمنه الغرب ذاته ـ أن يتجه الجزء غير الغربي من العالم إلى قبول المدنية الغربية بكل عناصرها دون تمييز، ودون تفرقة بين ما هو نافع وما هو ضار فيها، وأقول: إن هذا يكون من سوء الحظ، لأن المدنية الغربية ـ شأنها شأن أي مدنية أخرى ـ فيها أوجه نافعة وأوجه ضارة[2].

«ذلك لأن المستوى المادي للمعيشة، ليس غاية في ذاته، وإنما هو وسيلة لغاية أخرى هي رفع المستوى الرّوحي[3]» «وعلى ذلك فمن وراء رأس المال المادي، يوجد رأس المال الإنساني، وهو أهم رأس مال يملكه البشر[4]».

ترى أي القولين يمثل الاتجاه الحقيقي لفكر توينبي؟ أهو قوله هذا الذي نقلناه عنه أخيراً أم هو قوله الذي ذكرناه من قبل؟

أغلب الظن أن قوله هذا الأخير هو الذي يمثل تفكيره الصحيح ـ كما يمثل الرأي الصواب أيضاً ـ وهو وجوب التمييز بين ما يقتبس من الحضارات وما لا يقتبس، والتفريق بين النافع والضار في كل حضارة، وإن قبول العالم غير الغربي للمدنية الغربية بكل عناصرها من سوء حظ الجنس البشري كله، لأن المدنية الغربية ـ ككل مدنية ـ فيها أوجه نافعة وأوجه ضارة.

ولكن المؤرخ الكبير حينما كان يتحدث عن الإسلام خاصة غلبته «العقدة الصليبية» الموروثة التي تسيطر على كل غربي حينما يواجه مشكلة أو قضية تتعلق بالإسلام أو المسلمين، والتي أصبحت ـ للأسف ـ جزءاً لا يتجزأ من التفكير الغربي.

---

(١) محاضرات آرنولد توينبي (٣٦).

(٢) محاضرات آرنولد توينبي (٣٧).

(٣) محاضرات آرنولد توينبي (٤٠).

(٤) محاضرات آرنولد توينبي (٤٢).

وهذا أمر اعترف به الغربيون المنصفون أنفسهم: من اهتدى منهم إلى الإسلام مثل المفكر النمساوي محمد أسد ـ ليوبولد ڤايس ـ ومن لم يهتد منهم، وبقي على دينه، مثل البرفسور «مونتجمري وات» الذي تحدث عن المفكر المعروف توماس كارلايل، وإنصافه ـ إلى حد كبير ـ للنبي محمد ﷺ في كتابه «الأبطال» قال: «وات» في كتابه «ما هو الإسلام»؟ الصادر في سنة ١٩٦٨:

«كان على كارلايل أن يواجه بشجاعة المشكلة الكبرى التي تواجه الأوروبي أو أي دارس غربي، لمحمد والإسلام، والمشكلة: إننا ورثة تحيز راسخ الجذور، يعود إلى الدعاية الحربية للقرون الوسطى. هذه الحقيقة يُعترف بها الآن على نطاق واسع. فالدراسات الحديثة تشير إليها ضمن عوامل تكوين النظرة الغربية للإسلام».

وقبل ذلك أشار الفيلسوف المؤرخ الفرنسي غوستاف لوبون ـ في كتابه «حضارة العرب» إلى هذه الظاهرة في التفكير الغربي الحديث الذي يزعم لنفسه التحرر والموضوعية والعلمية، ثم يقف بإزاء الإسلام وقضاياه موقفاً آخر تمليه عليه عصبية خفية.

والخلاصة: أن الليبراليين أساءوا إلى أنفسهم وإلى أمتهم باتجاههم الخاطىء إلى استيراد أيديولوجية دخيلة لا حاجة إليها، وعلى رأس هؤلاء المسيئين «أتاتورك» الذي سن لغيره سن سيئة، فعليه وزرها ووزر من عمل بها إلى يوم القيامة.